محاضرات في :

 **النظام السياسي في العراق المعاصر**

 **م. د. محمد فيحان الدليمي                                                                  المحاضرة الاولى**

**الكيان العراقي ونشأة الدولة : معالم المجتمع السياسي في العراق اواخر العهد العثماني**

**مدلول العراق في التاريخ والجغرافيا**

 يقع العراق في القسم الشمالي الشرقي من جزيرة العرب ويعده الجغرافيون جزءاً منها , وتحده من الشمال تركيا من الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية من الغرب ومن الجنوب الكويت والخليج العربي وتبلغ مساحته الكلية 143250 ميلاً مربعاً او (453500 كيلو متر مربع ) , وهو قسمان جبلي وسهلي , ويبلغ جبليه ثمن مساحته ويؤلف سهليه سبعة اثمانه , وهو همزة الوصل بين الشرق والغرب .

اما تأريخياً , فقد سكنه الشومريون او (السومريون) والأكديين , وقد تأسست مملكة اكد وشومر وعاصمتها اور سنة 2500 قبل الميلاد وامتزجت في سهل بابل ومن اشهر ملوكها سرجون السامي ونرام سن , وكان هناك ايضاً العيلاميون الذين قضوا على مملكة اكد وشومر ودخلوا العاصمة اور , وكتن في هذا الوقت العموريين ويقال لهم الآمورين احدى القبائل السامية وانحدرت مع نهر الفرات حتى بلغت بابل واستقرت بها وكان ذلك عام 2200 قبل الميلاد وبعد ذلك اسست الدولة البابلية بالقضاء على جيرانها واصبحت الدولة البابلية بعد مجيء حمورابي إلى الحكم من اقوى الدول التي استطاع فيها حمورابي اخضاع العيلامين عام 2100 قبل الميلاد واتخذ بابل عاصمة لملكه . كذلك كانت هناك الدولة الاشورية والدولة الكلدانية والساسانيون وبعدها جاءت دولة الخلافة الاسلامية عندما اتخذ الامام علي ابن ابي طالب خليفة المسلمين من الكوفة العراقية عاصمة للخلافة الاسلامية وبعد ذلك الدولة الاموية والعباسية إلى ان اتهت على يد الدولة الايلخانية عندما دخل جيش التتر بقيادة هولاكو بغداد عام 1258 لتنتهي هي الاخرى على يد الجلائرين عندما انتصر الشيخ حـــسن الجلائري عليهم واستقر له الحكم عام 1338م , بعد ذلك سيطرت الدولة الصفوية على الحكم في العراق حتى عام 1534 عندما جاءت الدولة العثمانية لتسيطر على العراق بعد انتصار ابراهيم باشا المكلف بقيادة الجيش من قبل السلطان العثماني سليمان القانوني ليدخل العراق تحت طاولة الحكم العثماني لمدة اربعة قرون .

**العراق في العهد العثماني المتأخر 1831- 1914 .**

 سيطرت الدولة العثمانية على العراق عام 1534 وامتدت حتى عام 1920 عندما دخل العراق تحت الانتداب البريطاني بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى على يد بريطانيا وحليفاتها , وبقي العراق تحت الحكم العثماني قرابة الاربع قرون عدا بعض السنوات التي اصبح فيها العراق تحت الحكم الصفوي من (عام 1623 حتى 1637 م )

سيطرت الدولة العثمانية على المدن الكبيرة ( بغداد ، البصرة ، الموصل ) أما بقية مناطق العراق الأخرى فقد وقعت تحت سيطرة القبائل ، وكثيراً ما كانت تلك العشائر تتمرد وتثور على الدولة العثمانية بسبب محاولات الأخيرة بفرض الضرائب على تلك العشائر والتي مثلت تحدياً كبيراً للدولة العثمانية ، ووصل الأمر في إحدى المرات الى قيام عشائر عنزة وشمر وزبيد بمحاصرة مدينة بغداد حصاراً شديداً وكادت أن تطيح بالوالي علي رضا باشا ( 1831 – 1842 ) نفسه الذي استلم الحكم في العراق عام 1831 بعد انتهاء حكم المماليك اثر سيطرة الدولة العثمانية على الحكم في العراق بعد القضاء على داوود باشا اخر ولاة المماليك عام 1831 .

 وقد أتبعت الدولة العثمانية سياسة أخرى تجاه العشائر العراقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن فشلت سياسة البطش والقوة التي اتبعتها في السابق مع تلك العشائر ، لاسيما انتفاضة مفتي بغداد عبد الغني جميل زاده عام 1832 والمذبحة الكبرى ضد اهالي كربلاء سنة 1842 والتي راح ضحيتها قرابة 4000 مواطن من اهالي كربلاء , وكذلك سياسة التعسف التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية ضد العراقيين من خلال فرض التجنيد الالزامي واجبارهم على جمع الاموال منهم بصورة قسرية لتغذية الحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية في الغرب , لذلك رأت الدولة العثمانية ضرورة تبديل تلك السياسة لأجل السيطرة على العشائر فعملت خلال ولاية مدحت باشا (1869-1872) على العمل على توطين العشائر الرحالة في مناطق مستقرة ، من خلال توزيع الأراضي الزراعية عليها عندما استحدث نظام التسجيل العقاري ( الطابو ) ، وكان الهدف الأساسي من ذلك ، هو العمل على توطين واستقرار القبائل بهدف تسهيل مهمة الدولة في جمع الضرائب منها وتجنيد أفرادها .

 لم تحقق الخطوات الجديدة التي اتخذها الوالي مدحت باشا في إسكان العشائر ، النجاح المطلوب بسبب اعتماده على جهاز إداري وموظفين غير أكفاء بالإضافة الى تفشي الرشوة والمحسوبية والمنسوبية في جهاز الدولة ، فضلاً عن عدم اكتراث الولاة الذين جاءوا بعده بمتابعة مشروع توطين العشائر ، بل أنهم استخدموا السياسات القديمة للدولة العثمانية في مواجهة العشائر باستخدام القوة والعنف ، كما أن أولئك الولاة ، لم يكترثوا بالتقاليد الاجتماعية للسكان العرب في تلك المناطق وازدروها ، وبقيت صورة الدولة العثمانية صورة ملازمة للعنف والتسلط والاضطهاد في نظر العشائر بصورة خاصة ، ونتيجة لذلك استمرت التمردات والمعارك بين العشائر والعثمانيين الذين قادوا حملات يائسة وفاشلة في معظم الأحيان لم يستطيعوا من خلالها إخضاع العشائر فاضطروا الى منح المقاطعات والأراضي الزراعية بطريقة الالتزام لقاء مبالغ سنوية يؤدونها الى الخزينة في بغداد ، وفي هذه المدة ازدادت المجتمعات العشائرية صلابة في مواجهة السلطة العثمانية .

 أما الأوضاع في المدن العراقية في العهد العثماني الأخير فكانت حالتها سيئة هي الأخرى ، بسبب الإهمال الكبير لها فقد كثرت المجاعات وانتشرت الأمراض والأوبئة المختلفة فيها وخاصة مرض الطاعون الذي عانى منه سكان بغداد وغيرهم من المدن الأخرى ، وكان الولاة العثمانيون حكاماً مستبدين لا يهمهم سوى مصالحهم ولا يترددون في استخدام القمع والاضطهاد ضد أبناء المدن العراقية ، كما تميزت سنوات حكم الولاة العثمانيين ولا سيما المتأخرين منهم بعدم استقرار الولاة لمدة طويلة حتى أن بعضهم لم تتجاوز ولايته سوى أشهر قليلة وما لهذا من انعكاسات ولد عند الكثيرين من أبناء المدن حالات التذمر والازدراء ضد تلك السياسات ونتج عن ذلك عدد من الانتفاضات والثورات ضد السلطات الإدارية العثمانية المتعاقبة في العراق .

**الأوضاع السياسية :**

 شهد العراق حالة من شبه الاستقلال السياسي عن السلطة العثمانية خلال سنوات حكم المماليك في العراق ( 1750 – 1831 ) لكن الدولة العثمانية استعادت سيطرتها على البلاد مجدداً في عام 1831 بعد انهيار حكم آخر ولاة المماليك ( داود باشا ) ، وبذلك انتهى حكم المماليك على العراق الذي دام مدة ( 81 ) عاماً ، وبدأ حكم أول والي عثماني في العراق وهو علي رضا باشا(1831-1842) بعد حكم المماليك.
تميز عهد الولاة العثمانيين الجدد بالإهمال الكبير وعدم معالجة المشاكل التي عانى منها العراقيون
وخلال تلك المدة كثرت التدخلات والمشاكل والدسائس التي أثارها القناصل الأجانب وخاصة القنصلين الفرنسي والبريطاني خلال ولاية محمد نجيب باشا ( 1842 – 1849 ) .

وعانى العراق من الأحداث الخارجية وخاصة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى التي كان من أبرزها حرب القرم ( 1853-1856 ) التي جرت بين روسيا من جهة والدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، فقد عانى العراقيون من هذه الحرب بسبب تجنيدهم وزجهم في ساحات القتال أو جمع الأموال منهم بصورة قسرية لإدامة تلك الحرب . وعلى الرغم من انتهاء هذه الحرب إلا أن السلطات العثمانية المحلية استمرت في فرض التجنيد الإجباري والذي جوبه برفض شديد في المناطق العشائرية فانتشر العصيان والتمرد العشائري على السلطات العثمانية وخاصة في مناطق ديالى والفرات الأوسط .

 ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لتردي الأوضاع في العراق فضلاً عن الحروب ، هي إهمال السلاطين العثمانيين الموجودين في العاصمة ( الاستانة ) لشؤون البلدان والأقاليم التابعة لهم ومنها العراق واستبدادهم وجهلهم وتبذيرهم للأموال .

 وعلى الرغم من ان سنوات ولاية مدحت باشا تعد من أهم السنوات التي شهدت عدة إصلاحات مهمة . فقد اهتم الوالي المذكور بإنشاء المدارس الحديثة وبناء المطابع والمستشفيات ومد خطوط السكك الحديدية ، كما قام بإصلاحات مالية كثيرة وحارب الرشوة والفساد الإداري والمالي ، واهتم بالزراعة واستصلح الكثير من الأراضي الزراعية وأنشأ نظام التسجيل العقاري ( الطابو ) كما ذكرنا , بهدف تشجيع زراعة الأرض واستصلاحها وكان من أهم نتائج ذلك هو استقرار الكثير من العشائر البدوية التي كانت متنقلة بعد توزيع الأراضي الزراعية عليها ، وقام مدحت باشا ببناء عدد من المدن الحديثة مثل مدينة ( الرمادي ) ومدينة ( الناصرية ) التي وضع تصميمها مهندس بلجيكي اسمه ( مولس تلي ) .
الا ان العراق دخل مرحلة سياسية جديدة بعد وصول السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) الى السلطة في 30 آب 1876 ، خلفاً للسلطان ( مراد الخامس ) الذي حكم مدة قصيرة عام 1876 ، وتميزت سنوات حكم السلطان عبد الحميد بالاستبداد المطلق ، ومن أبرز مظاهر ذلك الاستبداد هو تعليق العمل بالدستور العثماني سنة 1878 بعد سنتين من إعلانه ، وكذلك خضوع الصحف والمطبوعات الى رقابة شديدة من قبل السلطة . وقد انعكس ذلك على الوضع في العراق حيث لم يهتم الولاة الذين حكموا العراق خلال العهد الحميدي بأمور البلاد التي عانى أهلها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعاشية وانتشار المجاعة وخاصة في المناطق الشمالية من العراق ، كما تميز هذا العهد أيضاً بكثرة الثورات والانتفاضات ومن أبرزها ثورة ( منصور باشا السعدون ) في مناطق المنتفق في جنوب العراق سنة 1886 .
 وبعد الانقلاب الذي قادته جمعية ( الإتحاد والترقي ) العثمانية في 23 تموز 1908 والذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني تغير الوضع السياسي للدولة العثمانية حيث أعيد العمل بالدستور مرة ثانية .
واتبع القادة الجدد للدولة العثمانية ( الاتحاديون ) سياسة اكثر علمانية وهي سياسة تختلف عن السياسة السابقة التي تميزت بطابعها الإسلامي ، وكان سبب ذلك هو إرادة الاتحاديين التقرب من الدول الأوروبية المعروفة بأنظمتها العلمانية ، فضلاً عن كونهم ( الاتحاديين ) أعضاء في المحافل الماسونية بدون استثناء , غير ان الوضع في العراق لم يتغير خلال مدة حكم الاتحاديين فقد بقي على ما كان
عليه من سوء الإدارة ، عدا بعض الإصلاحات التي قام بها الوالي ناظم باشا(1911- 1912 ) .

 وبقي هذا الحال الا ان جاءت الحرب العالمية الاولى عام 1914 ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب المانيا امام بريطانيا وحلفائها والتي انتهت بخسارة الدولة العثمانية الحرب وخسارتها الولايات التي كانت تحت سلطانها والتي من ضمنها العراق الذي اصبح تحت الاحتلال البريطاني .